

# حوار جريدة مايو مع الرئيس محمد أنور السادات حول الديمقراطية (الجزء الأول)

في ٢٧ أبريل ١٩٨١

سؤال : سيادة الرئيس : هل يمكن تقييم الحزب الوطني الديمقراطي من خلال انجازاته وسلبياته عن الفترة السابقة؟

الرئيس السادات : قبل أن أتحدث عن الحزب الوطني اعتقاد أنه من الضروري الحديث أولاً عن التجربة الحزبية التي سبقت قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ففي تلك الفترة كانت مصر تأخذ بنظام تعدد الأحزاب وبعد قيام الثورة بدأنا بنظام الحزب الواحد ثم توليت وأنهيت هذا النظام ، وعدنا للأخذ بنظام تعدد الأحزاب مرة أخرى وفي رأيي أن تلك التجربة تحتاج إلى إعادة تقييم شاملة ، وأنا أريد من "مايو" أن تعطى كل موضوع حقه في التأصيل والدراسة وال موضوعية بحيث تقدم للقارئ صورة كاملة وشاملة لما نتعرض له من قضايا

أن التجربة الحزبية المصرية تتصل اتصالاً وثيقاً بسؤال يمكن أن يطرح نفسه وهو لماذا قامت ثورة ٢٣ يوليو؟

والإجابة بسيطة وقد أجبت عن جزء منها في حديثي الذي نشر في مايو في العدد الماضي عندما قلت أن شعب مصر كان قد فقد الثقة والاحترام لكل من كان يمارس السياسة والحزبية قبل يوليو

سنة ١٩٥٢ تصرفات هؤلاء الساسة بدءاً بالملك ومروراً على جميع رجال الأحزاب من كبار وصغار فقدت الشعب أي احترام لهم وأي اقتناع بهم وقد تدهش أن ما كان يحدث في مصر قبل الثورة دار أمامي كشريط بمناسبة الزيارة التي قام بها أخيراً الأمير فيليب زوج ملكة بريطانيا للقاهرة تذكرت كيف كانت مصر تحكم من دار المندوب السامي البريطاني كانت تلك الدار هي مصدر السلطات

وعندما زارنا الأمير فيليب جاء لمقابلتي في الإسماعيلية ولم يكن في برنامج الزيارة أن التقى به مرة ثانية وعندما علمت أن السفارة البريطانية دعت إلى مأدبة عشاء تكريماً للأمير فيليب ووجهت الدعوة لعدد من المسؤولين أمرت بالاتصال بالسفارة وإخبارهم بأنني أتمنى حضور هذه المأدبة وفوجئت السفارة بطلبى وحدثت لرجالها لخبرة كبيرة

والحقيقة أنني قصدت بذهابي لدار السفارة البريطانية أكثر من معنى بهذه الدار كانت داراً للمندوب السامي وشهدت عهد كروم بعنجهيته وكراهيته لمصر والمصريين كما شهدت تلك الدار كيلرن الذي لم يهن أحد مصر ورجالها كما أهانها هذا الرجلحقيقة أنني لم أشهد عهد كروم ولكنني شهدت كيلرن ، وكانت أسعد لحظة في حياتي وكنت وقتها معتقلًا في سجن الأجانب عندما أمسكت بجريدة المقطم وقرأت عنوانها الرئيسي في الصفحة الأولى عن نقل السفير البريطاني كيلرن من القاهرة لا تتصور كم كانت

سعادتى عندما قرأت هذا النبأ أحسست وكأن كابوساً رهيباً انزاح فجأة عن  
صدر مصر وصدر شعبها

التاريخ يذكر كيف أذل هذا الانجليزى مصر وكيف أهان ملكها وساستها  
وكبارها وكان يحكم بلادنا بمنتهى القسوة والتعالى والغرور ان كيلرن فى  
نظرى كان أعن بكتير من كروم

وقتها كان لمصر ملك وتعدد أحزاب ورؤساء وحكومات من أصحاب المقام  
الرقيق وأصحاب دولة وأصحاب سعادة وأصحاب معالى

شريط تسجيل تلك الفترة دار أمام ذاكرتى وأنا جالس داخل السفارة  
البريطانية في حفل تكرييم الأمير فيليب لقد قدرت بريطانيا هذا الموقف تماماً  
فهذه أول مرة يزور فيها رئيس مصر سفارتهم سبحان مغير الأحوال

فى نفس هذه الدار كان يقيم فيها موظف بدرجة سكرتير يسمى السكرتير  
الشرقي وكان هذا الموظف يتغطى أحياناً ويتواضع ويصافح أحد زعماء  
مصر من السياسيين فتتقلب الدنيا ويسعد هذا الزعيم سعادة كبرى ويتلقى  
تهانى الزملاء ويمتلئ قلب المنافسين بالحقد والغيرة وكانت الصحف تصدر  
فى صباح اليوم التالى تزف للناس بشرى رضاء السكرتير الشرقي عن  
الزعيم السياسى المحظوظ والمحسود

وأحياناً كان يزداد تواضع السكرتير الشرقي البريطاني فيدعوه أحد زعماء مصر السياسيين لشرب الشاي أو القهوة معه فيحس الزعيم وكأن طاقة ليلة القدر قد انفتحت له أما إذا حدث غضب السكرتير الشرقي على أحد هؤلاء السياسيين فهذا معناه أنه أصبح لا شيء وعليه أن يعتزل السياسة والحياة ذاتها

لهذه الأسباب كلها كر هنا دار المندوب السامي التي تحولت إلى سفارة ولكن بنفس السلطات بنفس الرجل كيلرن لما كانت تمثله لنا تلك الدار و كنت أنا شخصياً لا أطيق مجرد المرور أمامها كراهية في سكانها وتغيرت الظروف الآن

وطلبت أن أحضر مأدبة العشاء تكريماً للأمير فيليب ليس فقط لأن الاحتلال البريطاني انتهى وإنما أردت بذهابي إلى مبنى السفارة أن أعبر باسم مصر وأسمى عن العرفان الكبير بالموافق البريطانية الأخيرة أردت أن أقدم الشكر لبريطانيا على تفهمها لسياستنا ومساعداتها لنا ، وموافقتها على كل ما طلبناه - ونطلب منه

نعود إلى تجربة تعدد الأحزاب وأسباب قيامنا بثورة ٢٣ يوليو ويهمنى أن أقدم للشباب القصة الكاملة لهذه الفترة فأقول أن شعب مصر نكب بحکامه، فقد ظل لألفى سنة، حكامه أجنب، وحتى قيام ثورة يوليو طوال هذه الفترة

ومصر تحكم بالأجانب حتى عندما حكمت مصر وبالأسرة المالكة - أسرة محمد على كانت هي الأخرى أجنبية وغير مصرية؟

الحكام أجانب ، وجاء المحتل الأجنبي هو الآخر ليزيد من حجم المأساة التي طحنوا بها شعبنا طوال السنوات الطويلة الماضية وليس مطلوباً من الأجنبي أن يجب شعب مصر أو أن يحترم ارادته ، ويحافظ على كرامته ولكن الغريب أن نجد زعماء مصر من السياسيين المصريين وهم .. يتسابقون لإرضاء الأجنبي والمستعمر على حساب مصر وشعبها وكرامتها وسيادتها والأمثلة كثيرة ولا حصر لها.. كرومثلاً أذل مصر كما لم يذلها غيره ثم صدر قرار بنقله بعد انتهاء مهمته وبدلًا من أن يودع باللعنة أقيمت له حفلات توديع اشتراك فيها زعماء كبار

وكيلرن الذي تعالي علينا وأهاننا وداس على كرامة مصر في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وفرض سطوة بلاده علينا ذهب لزيارة النحاس باشا في رئاسة مجلس الوزراء فصفقوا له وحملوه حملًا وهتفوا بحياته

هل عرفت الآن سبب قيامنا بثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ السبب اننا كمصريين من طراز آخر غير طراز الساسة والسياسيين السابقين طراز الباشوات وأصحاب المقام الرفيع الذين لا يمكن أن يكونوا قد عبروا عن مصر والمصريين الحقيقيين كانوا يعبرون فقط عن ذاتهم ومصالحهم وما في نفوسهم وعن المهانة التي ظهروا بها أمامنا لقد صدق فيهم قول المرحوم

الدكتور طه حسين في كتابه على هامش السيرة عندما قال "إنما يراك الناس بقدر تصويرك لنفسك فإن أهنتها رؤيت مهانة وان أعزتها رؤيت عزيزة"

وكنا نحن دائمًا أعزاء على مصر وعلى أنفسنا أما هم فكانوا أدلاء المستعمر الأجنبي وللملك فأهانهم واستهتر بهم

سؤال سيادة الرئيس : وهل قامت ثورة ٢٣ يوليو بلا تنظيم سياسي شعبي؟  
الرئيس : ان ثورة ٢٣ يوليو تفخر بأنها أول ثورة تقوم وليس لها تنظيم شعبي لماذا لانتنا بثورتنا تعبيراً عن إرادة الشعب وكان شعب مصر قد قال رأيه وحدد موقفه من النظام السياسي الفاسد الذي يراه أمامه ، ولم يعد يحترم الزعماء والأحزاب والأحقاد الحزبية.. كانت هناك الأحزاب الوطنية ولكنها كانت صغيرة وغير مؤثرة وغير قادرة على أن تتفاوض الأحزاب الكبيرة التي تمرست على الفساد ومارست كل فنون الإفساد

وتعدد الأحزاب بدأ في مصر بالحزب الوطني وقبل قيام ثورة ١٩١٩ وبعد تلك الثورة أصبح سعد زغلول أقوى زعيم ووثق فيه الشعب والتلف حوله لدرجة أن البعض كان يهتف ويقول "الاحتلال على يد سعد ولا الاستقلال على يد عدلي" وهذا بالطبع نوع من التطرف غير مطلوب وغير مقبول ومنذ هذا الوقت وتجربة الأحزاب تعيش في خلافات لا تنتهي إلا

لتبدأ من جديد منافسة مقنعة وكريهة ووصلت في مرحلة من مراحلها إلى تأليف الفرد وضرب أي زعيم آخر أو حزب منافس فالهدف هو السلطة والحكم أما الأهداف القومية ومطالب وحقوق الشعب فهذا ما لم يفكر فيه أحداً

لقد أخذوا من المجتمعات المتحضرة فكرة تعدد الأحزاب ولكنهم أخذوا الاسم فقط ولم يأخذوا التجربة كاملة في تلك المجتمعات المتحضرة مثل بريطانيا والولايات المتحدة تعدد الأحزاب ومعنى ذلك تعدد البرامج والهدف الأوحد لتلك البرامج كلها في النهاية هو رخاء المواطن. أما عندنا فتعدد الأحزاب كان يعني الوسيلة للفوز بلقب صاحب دولة كرئيس الوزراء وصاحب معايير كوزير ثم تقدموا فأصبح اللقب المرموق الجديد هو صاحب المقام الرفيع وكانت العملية كلها صراغاً على السلطة صراغاً على المناصب على النفوذ ولم نسمع عن برامج تنموية البلاد ، ولا عن برامج لتحقيق الرخاء للمواطنين وحل مشاكلهم وتوفير احتياجاتهم المنافسة فقط على المقاعد وليس على البرامج

هذا كله أحس به شعبنا، وثار ضده.. ميزة الشعب المصري أنه لا ينسى أنه يختزن في داخله كل ما يراه.. وعندما زاد حجم القرف لديه لم يعد يحتمل وأعرب عن ضيقه وقرفه وجاء حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ علامة من علامات الرفض الشعبي لما يراه ويسمعه

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو التق الشعب كله حولها ان أكثر الذين كرهوها الثورة وحاولوا التشهير بها ووصفوها بأنها ليست ثورة وإنما انقلاب عسكري لم يجرؤ واحد منهم أن ينكر شعبية تلك الثورة واضطروا إلى الاعتراف بأنها انقلاب عسكري أيده الشعب والسبب أن الشعب كله وقف بجانب ثورة ٢٣ يوليو منذ اللحظة الأولى للإعلان عن قيامها، وعلى الرغم من عدم وجود أي تنظيم شعبي مسبق للثورة

إن ثورة ٢٣ يوليو جاءت لتصحيح ثورة عرابى وتصحيح ثورة ١٩ وتصحيح حقبة مليئة بكل المصائب التي سببها الفساد السياسى والحزبي

وكان من المفروض بمفرد فتحي الدين عرابى أن يخلص البلاد من هذا الفساد فتلغى الأحزاب القائمة أو ندعوا لقيام الأحزاب الجديدة ولكن الثورة لم تلغ الأحزاب ولم تطالب بقيام أحزاب أخرى جديدة كل ما فعلته الثورة أنها طلبت رسمياً من الأحزاب القائمة ضرورة تطهير صفوفها وكانت ثورة ٢٣ يوليو صادقة في نصيتها وكنا نتوقع أن تتعاون معنا الأحزاب وتقوم بتطهير صفوفها على الفور خاصة أننا في مجلس الثورة كنا نريد أن نسلم البلاد للأحزاب بعد الاطمئنان إلى سلامتها ونظافتها

ولم يكن هذا القرار من مجلس قيادة الثورة سهلاً بل على العكس من ذلك واجه المجلس أولًا خلافاً حاداً بين أعضائه بسبب قضية كيف تحكم مصر، وانقسم المجلس على نفسه. الأغلبية بالكامل - وأنا من بينها - صوتت مع

الديكتاتورية وجمال عبد الناصر وحده صوت للديمقراطية وعندما هدد عبد الناصر بتقديم استقالته والعودة إلى الخدمة في الجيش أمام إصرار الأغلبية على الأخذ بالديكتatorية فور نجاح الثورة اضطررنا إلى موافقة عبد الناصر على رأيه والأخذ بالديمقراطية وترك مسؤولية الحكم للأحزاب القائمة بشرط واحد هو أن تقوم الأحزاب بتطهير صفوفها من الفاسدين والمفسدين

فوجئنا بما لا يخطر على البال.. وفوجئنا بالحزبيين الفاسدين، وهم الذين قاموا بتطهير أحزابهم والتخلص من منافسيهم انتظروا أن تطهر الأحزاب نفسها من قياداتها الفاسدة ففوجئنا بأن تلك القيادات الفاسدة هي التي قامت بعملية تطهير غيرها واحتفظت لنفسها بمناصبها ومواعدها القيادية داخل الأحزاب. ولم تكن هذه هي المهزلة الوحيدة فقد طلبنا من الأحزاب أن توافق على تحديد الملكية الزراعية فرفضت الأحزاب ونصحت بفرض الضرائب التصاعدية. وعثنا حاولنا اقناع زعماء الأحزاب بأننا لا نبحث عن زيادة موارد الدولة المالية وأما تحديد الملكية الزراعية هو مبدأ من أهم مبادئ ثورة ٢٣ يوليو. فهي ثورة اجتماعية تهدف إلى تخلص الفلاح من استبداد صاحب الأرض ، وكنا ننادي بتحرير المزارعين من الإقطاع والاقطاعيين ورفضت الأحزاب هذا المبدأ

حتى ان رئيس الوزارة الذى اختارته الثورة فى بداية قيامها وهو المرحوم على ماهر لم يوافقنا على قانون تحديد الملكية واضطررنا إلى ابعاده عن

الحكم ، واتفقنا على أن تشكل الوزارة الجديدة برئاسة اللواء محمد نجيب  
واشترك معه في الوزارة عدد محدود جداً من ضباط الثورة فلم يكن  
الوصول إلى الحكم هو هدفنا من قيام ثورة ٢٣ يوليو وليس سراً إننا في  
اجتماع مجلس قيادة الثورة يوم ٢٧

يوليو ١٩٥٢ وبعد رحيل الملك فاروق بيوم واحد - ثرنا على اقتراح أن  
يتولى مجلس قيادة الثورة حكم البلاد

فالحكم ليس هدفنا، والمناصب السياسية لا تهمنا. لقد قمنا بثورتنا ولم تكن  
لدينا أية برامج ولم نمثل حزباً من الأحزاب ولم نفكر في تشكيل أي حزب،  
كل ما كنا نعلمه ان الثورة ستواجه بمقاومة عنيفة من الانجليز ومن الملك  
وأعوانهما وكنا نتوقع أن نصطدم بالسلاح في معارك مريرة، ودامية وهذا  
فقط ما كنا نستعد له وننتظر مواجهته وقامت الثورة وفوجئنا بنجاحها  
السريع وفوجئنا أكثر بوقف الانجليز على الحياد وبموافقة الملك على  
التنازل عن العرش وأسرعت الأحزاب ترحب بنا وتحاول استمالتنا

وابدينا تقهماً وطلبنا من الأحزاب أن تظهر صفوتها ثم تتولى بعد ذلك حكم  
البلاد وتحقق مطالب الشعب وأولها إصدار قانون تحديد الملكية

ورأينا كيف حاولت الأحزاب التلاعب بنا. فقد تولى الفاسدون عملية تطهير  
أحزابهم. ورفضوا قانون تحديد الملكية الزراعية ليس هذا فقط بل وحاولوا  
التآمر علينا عن طريق تشجيع الضباط على القيام بانقلاب ضدنا

وأحبطنا هذا التآمر في ديسمبر ١٩٥٢ .. ثم اضطررنا إلى اتخاذ القرار الذي كان لابد من اتخاذة في اليوم الأول لقيام الثورة ونجاحها، اتخذنا قرار الغاء الأحزاب وجاء متأخراً عن موعده بستة شهور. أصدرنا قراراً بالغاء الأحزاب في يوم ١٦ يناير ١٩٥٢ لفترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات تنتهي في يناير ١٩٥٦

وتولينا الحكم خلال فترة الانتقال وفي سنة ١٩٥٦ نفذنا ما وعدنا به الشعب وأصدرنا أول دستور مؤقت ولكننا لم نجر الانتخابات نتيجة لمعركة ١٩٥٦ ضد إسرائيل وبريطانيا وفرنسا، وبعد المعركة وفي سنة ١٩٥٧ أجريت الانتخابات وتم تشكيل البرلمان بناء على الدستور المؤقت

هذا ما فعلته الثورة وفي خلال سنوات قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة وتعال نري ما فعلته الدول الأمريكية عندما قامت كدولة لأول مرة. كانت الولايات المتحدة - وقتها - تتكون من ١٣ ولاية فقط بعد انتصار الشعب الأمريكي على بريطانيا وحصوله على استقلاله وظلوا لمدة ١٢ سنة متصلة تعاقب على حكمها ثلاثة رؤساء، بدون أحزاب فلم يوافق الكونгрس على قيام الأحزاب ولا على تعددتها طوال هذه السنوات وهذا شئ قد يبدو غريباً بالنسبة لشعب يقدس الديمقراطية ويدافع عنها ويلتف حول أحزابه السياسية ولكن الشئ الذى يدعو إلى الإعجاب بالفعل هو أن الشعب الأمريكي آمن ان

من الخطر جداً السماح بقيام تعدد الأحزاب فور نيل البلاد استقلالها وقيامها  
دولة مستقلة ذات سيادة

وكان الأميركيون يرون ان قيام الأحزاب مع قيام الدولة الجديدة لابد أن  
يفتت وحدة الولايات ويخلق خلافات كان الشعب الأميركي في غنى عنها

وقد تزداد دهشتنا إذا عدنا إلى ما قاله الشعب الأميركي ضمن مبررات  
تأجيل قيام الأحزاب في بلاده أي منذ مائة سنة تقريباً فنجد أن أهم تلك  
المبررات هو الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. ابني - كما  
لاحظ شعبي - لا أترك مناسبة إلا وأعيد التنبيه إلى ضرورة العمل على  
الحفاظ على الوحدة الوطنية المصرية وعلى السلام الاجتماعي. وهو نفس  
ما كان الشعب الأميركي يحرص عليه منذ مائة سنة خوفاً على بلاده في  
بداية قيامها كدولة جديدة ومستقلة

ووافق الشعب الأميركي وحرص على وحدته الوطنية وسلامه الاجتماعي  
ورفض قيام تعدد الأحزاب خوفاً من تفتت الولايات التي كانت ١٣ ولاية  
فقط وأصبحت الآن ٥٠ ولاية وظلت الولايات المتحدة بدون أحزاب لمدة

هذا ما حدث في دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. أما نحن هنا في مصر الدولة الصغيرة فقد احتاجت الثورة إلى ثلث سنوات فقط - منذ قيامها وحتى ١٩٥٦ - كفترة انتقال من عهد أسود تلوث بالفساد الحزبي ، وأفقد الشعب ثقته في جميع أحزابه وقياداتها إلى عهد حاولت فيه الثورة أن تجعل منه عهد سلام ووحدة وتنمية

وحتى تلك الفترة القصيرة تخللتها نشاطات تنظيمية سياسية تسد الفراغ السياسي الذي كان يمكن أن ينشأ في غياب أي نشاط حزبي وسياسي فأنشأنا هيئة التحرير وكان لابد من وجود هذا التنظيم الشعبي بهدف تأصيل الثورة ، ولم يكن من الممكن ولا من المعقول أن نفكر في قيام تعدد الأحزاب بعد كل ما عرفناه عن الأحزاب السابقة وما حاولت قيادات تلك الأحزاب أن تفعله بنا وبالثورة في أعقاب قيامها وطوال الأشهر الستة التي أعقبتها

كان الأمر الطبيعي جداً هو أن يقوم نظام التنظيم الواحد أو ما يمكن أن نسميه بالحزب الواحد كتجربة جديدة قد تنجح وقد تفشل ولكن لابد من الأخذ بها خاصة بعد أن كفرنا جميعاً بتجربة تعدد الأحزاب السابقة

وهذا هو السبب في قيام هيئة التحرير التي أصبحت فيما بعد الاتحاد القومي ثم أعيد تنظيم الاتحاد القومي مرة أخرى ثم قام الاتحاد الاشتراكي بدلاً من الاتحاد القومي

وكما حدث للاتحاد القومى حدث مثله للاتحاد الاشتراكى فقد ظهرت عيوب إدارية وغير إدارية مما جعلنا نعيد تنظيم الاتحاد الاشتراكى للمرة الثانية وعلى أمل التخلص من سلبياته وسقطاته. وجميع تلك التنظيمات الشعبية السياسية التى شهدتها سنوات الثورة يمكن تسميتها بنظام الحزب الواحد وهو نظام يختلف تماماً عن نظام تعدد الأحزاب.. الذى نأخذ به الآن

سؤال : سيادة الرئيس : لماذا أعدت نظام تعدد الأحزاب و كنت ترفضه في الماضي ، بل أن نشاطك السياسي كله، والذى عرضك للكثير من المشاكل والمخاطر قبل قيام الثورة كان يهدف أول ما يهدف إلى إنهاء الأحزاب بعد أن كفر الشعب بها ؟

الرئيس : كان لابد من الخلفيه التي تحدثت عنها فى بداية هذا الحديث حتى نصل إلى النقطة التي سألتني عنها الآن. فكما قلت لك أنى كنت من أشد أنصار الديكتاتورية وأعلنت رأى هذا فى اجتماع مجلس قيادة الثورة فى يوم ٢٧ يوليو - ووافقتى باقى أعضاء المجلس ماعدا جمال عبد الناصر وحده الذى أصر على الأخذ بالديمقراطية. ليس هذا فقط بل أن ما رأيته من الفساد والإرهاب السياسى الحزبى فى الماضى. جعلنى أنادى بتعليق المشانق فى ميدان الأوبرا.. للتخلص من جميع الذين أفسدوا حياتنا. وسمموا مبادئنا وامتصوا دماء شعبنا

في ذلك الوقت ناديت بالديكتاتورية، ضرباً للإرهاب الذي ووجهنا به كشعب وثورة. وكنت أميل إلى أقصى التطرف في هذا الشأن، وكنت لا أطيق سماع كلمة الأحزاب، أو كلمة الديمقراطية، كلمتان كفرت بهما تماماً

وخلصنا من الفساد الحزبي السياسي، واحتفى زعماء الإفساد من الساحة.. البعض مات، والبعض الآخر توارى، وضاع ولم يعد يملك حولاً ولا طولاً، والأهم من هذا كله أن الشعب لم يعد يذكر تلك الأحزاب، ونسى ما عاناه في ظل سنوات حكمها الأسود

بالنسبة لى شخصياً، فاننى اخترت لنفسى طريقاً خاصاً بى.. كنت عضواً لمجلس قيادة الثورة ومنذ هذا الوقت وأنا أرفض أن أتولى أى منصب من مناصب الحكومة. وعندما انتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية فى يونيو ، ١٩٥٦ قدمت استقالتى وقلت لجمال إننى لا أريد أن أعمل وزيراً فهذا المنصب فى رأىي هو مجرد مدير مستخدمين فهو مسئول عن ترقية الموظفين ونقلهم وتعيينهم وأنا لا أصلح لمثل هذه المهمة. وبالفعل ابتعدت عن المناصب الحكومية إلى أن دخلت عضواً بمجلس الأمة فى سنة ١٩٥٧ واختارنى النواب وكيلاً لهذا المجلس، وكان البغدادى رئيساً له ووافقت على أن أكون وكيلاً لمجلس الأمة فهو عمل سياسى ومتصل بالنشاط الجماهيرى، وليس منصباً حكومياً

وعندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا في سنة ١٩٥٨ انتخبت رئيساً لمجلس الوحدة الذي يضم مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري، وشغلت هذا العمل لمدة سنة ونصف السنة تقريباً، ثم حدث الانفصال وانحل المجلس وبالتالي وبقينا في مصر بدون مجلس أمة حتى سنة ١٩٦٤ وعندما شكل المجلس الجديد في سنة ١٩٦٤ اختارت رئيساً له

وأذكر أنني قلت لجمال عبد الناصر "يا جمال.. إنني قبل رئاسة المجلس بناء على طلبك، ولكن بشرط واحد هو أن مدة هذا المجلس ستنتهي في سنة ١٩٦٩. وقد قررت أن اعتزل العمل في هذا الموعد

انني أشعر بالإجهاد، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أنني اختلف عن باقي أعضاء مجلس قيادة الثورة، فقد كنتم تعملون في القوات المسلحة، وتجلسون في مكاتبكم، أما أنا فقد كنت مطروداً من الجيش ومقيناً بصفة متقطعة في المعقلات، وذقت آلام الجوع، وعرفت الحرمان وعملت في أعمال عديدة بحثاً عن قوتى وقوه عائلتى. حقيقة اننى بدأت أتعب وأحس بالإرهاق. وفي سنة ١٩٦٩ سأبلغ - ان شاء الله - الخمسين من عمرى. وأعتقد أن في هذا كفاية لي. لقد حققت أقصى ما كنت أتمنى. اشتراك في الثورة ونجحت فيها. وأصبحت عضواً في مجلس قيادتها وهذا وحده أرفع منصب يمكن أن أطمع فيه"

ورد جمال عبد الناصر قائلاً : "يا سيدى.. لما ييجى وقتها يبقى يحلها ربنا".  
فعدت أقول لجمال : لا يا جمال. لقد قررت بالفعل الاعتزال، وب مجرد انتهاء  
مدة المجلس في سنة ١٩٦٩ وإذا كان لي عمر، سأذهب إلى قرية ميت أبو  
الكوم، وأجلس هناك على المصطبة، وعندما تشعر بحاجة إلى الراحة  
النفسية، يمكنك أن تأتي لزيارتى هناك وتمضى معى أجازة نهاية الأسبوع،  
ونجلس معاً نضحك، ونتسلى كعادتنا. انفقنا يا جمال."، ووافق جمال عبد  
الناصر

ومرت سنوات الستينات، وهى سنوات لا تنسى لقد ازدحمت تلك الفترة  
بمصاب، ونكبات لا حصر لها ويکفى أن نحدد هنا بعضها، فأقول أن تلك  
السنوات شهدت مرض عبد الناصر بالسكر فى ١٩٦٠. وفي ١٩٦١ حدث  
الانفصال. وفي ١٩٦٢ بدأت حرب اليمن وهي الحرب التي اشتركت فيها  
انتقاماً ورداً على حركة الانفصال. وفي نفس السنة أي سنة ١٩٦٢ تولى  
مدير مكتب عبد الناصر رئاسة الوزراء حتى سنة ١٩٦٥ وكانت تلك  
الفترة من ألحك وأصعب الفترات في تاريخ الشعب المصري. ففي تلك  
الفترة بدأ الشعب يلحظ أن نظام الاتحاد الاشتراكي ليس مجرد نظام الحزب  
الواحد، وإنما هو النظام الشمولي الذي يطبق في المجتمعات الماركسية،  
وهو نظام يعطى للحاكم كل ما يخطر وما لا يخطر على البال من  
صلاحيات، تدعمها الإجراءات الاستثنائية وكلنا نذكر ماذا فعل الحزب  
الواحد لشعب مصر في تلك الفترة سيطر عليه رجال الاشتراكية، الشعبية

الديمقراطية الماركسية واتبعوا أسهل طريق لكم أنفاس المواطنين، ومنع تحركهم وكبت حرياتهم فعندما كان يشعر الحكم بوجود حالة تمرد، أو ضيق بين المواطنين، نجدهم يسارعون باتخاذ إجراءات قمع، بدلاً من البحث عن أسباب هذا الضيق، وإيجاد الحلول لها وكلما ازداد الضيق، ازداد بالتالي ضغط الإجراءات. في المجتمعات الديمقراطية تبحث الحكومات عما يريح المواطنين ويحل مشاكلهم أما في النظام الشمولي فإن الحكم يضربون التمرد بالإجراءات فالسجون والمعتقلات مفتوحة لاستقبال المتمردين بعد اتهامهم بأنهم يمثلون "الثورة المضادة"

وتحت شعار ضرب الثورة المضادة شهدت مصر اجراءات قمع وضغط لا يمكن قبولها واحتمالها وما أكثر الثورات المضادة التي خضنا ضدها الحروب الضاربة. فعندما حدث الانفصال في سنة ١٩٦١، فرح الذين أضررت الثورة بمصالحهم، أو حاكمتهم أو حدثت ملكياتهم، وأعلنوا عن فرحتهم بالانفصال بتوزيع الشربات واعتبر هذا التصرف من جانبهم بمثابة "ثورة مضادة" وعلى الفور اتخذت اجراءات قمع استثنائية وفرضت الحراسات على من شكوا في ارتباطهم بالثورة المضادة، وتضاعفت الاجراءات وتقنوا في وسائلها، بداية مع سنة ١٩٦٥ وسمينا عن قيام لجنة تصفية الاقطاع وقيل وقتها إن أذناب الثورة المضادة من المالك كشفوا عن أننيابهم ولابد من ضربهم بقبضة من حديد وتحت ظل هذا الهدف أصبح كل شيء مباحاً، فلا مراعاة لقيم ولا لمبدأ ولا لإنسانية ولا لرحمة وقد تدهش عندما تعرف أنني خلال تلك الفترة كنت أنقرج على ما

يجرى وأرقبه من بعيد لبعيد، فلم أكن في السلطة ولم أكنأشغل أى منصب تنفيذى في الحكومة فأنا بطبعي لا أحب أن أتصارع على السلطة بعكس البعض ممن تولوا المناصب وكانوا يتتصارعون فيما بينهم طمعاً في المزيد من السلطات ، والمزيد من الصالحيات ولم أكن من بين هؤلاء وأولئك ولم تكن لي بالتالى معركة سلطة ولذلك كنت أرقب ما يحدث أمامي ، واحتزنه في عقلى الباطن دون أن أشعر ، إلى أن وقعت واقعة

وكان اليوم الخميس.. وكانت قد وصلت إلى ميت أبو الكوم وكانت قرارات جلسات لجنة تصفية الإقطاع تعلن يوم الخميس من كل أسبوع، وفي هذا اليوم كان كل مواطن في مصر يضع يده على قلبه خوفاً من أن يأتي اسمه ضمن قائمة تصفية الإقطاع الأسبوعية

وكان عادتى لا أقرأ الصحف اليومية إلا مساءً، ولذلك لم أكن قد اطلعت على القائمة الجديدة. وجاء أحد معارفى لزيارتى فى ميت أبو الكوم ، وهو مهندس زراعى وعضو في الاتحاد الاشتراكى، وسألنى : "ما رأيك فى قرار لجنة تصفية الإقطاع المنشور اليوم؟"؟ فقلت له إننى لم أقرأ الصحف بعد فقال لي : أرجو أن تطلع عليها الآن، فهى خاصة بلجنة تصفية الإقطاع فى "مركز تلا"

ولم ينتظر أن أطلب إحضار الصحف وأخرج من جيبه إحدى الصحف وقدمها لي وبدأت أقرأ ففوجئت بوجود أسماء من فرضت عليهم الحراسة في

مركز تلا وجميعهم من المؤيدين للثورة والنظام والعاملين في التنظيم الشعبي، وليسوا هم وحدهم من أنصارنا وإنما أولادهم أيضاً، فحن الذين أدخلناهم الكلية الحربية وكلية البوليس والجامعات والمعاهد، كما أنها نعرفهم بالاسم، ونثق في إخلاصهم للثورة، ولأهدافهم والأهم من هذا كله أن أغنى واحد فيهم لا يمتلك أكثر من بضعة أفردة قليلة ، ولا علاقة لأحد بالإقطاع أو بالإقطاعيين

حقيقة لقد فزعت فرعاً شديداً فلم أكن أتصور أن يصل الأمر إلى هذا الحد، ولم أكن أتوقع أن تخطئ لجنة تصفية الإقطاع هذا الخطأ البشع، وكان لابد من أن أتصرف وبأسرع وقت ممكن وعلى الفور ركبت سيارتي وعدت مرة أخرى إلى القاهرة، وتوجهت إلى منزل عبد الناصر في منشية البكري، وكنت أقابله بلا موعد مسبق ودخلت على جمال وقلت له القصة الغربية بأكملها ورد جمال قائلاً "والله دى مصيبة يا نور المهم الحق بسرعة وروح عبد الحكيم عامر"

وقلت لجمال الخطورة في أن كل ما كنا نسمعه عن تجاوزات لجنة تصفية الإقطاع اتضحت الآن لابد أن فيه حقيقة، فهو لاء الدين أحدهم عنهم يا جمال يا مركز تلا ومن فرضت عليهم الحراسة أعرفهم شخصياً واحداً واحداً وأعرف مدى إخلاصهم لبلدهم وثورتهم فكيف يوقع عليهم هذا العقاب، بلا سبب وبلا جريمة وتطلعت إلى وجه جمال، وانتظرت سماع رأيه